

أزمة اللاجئين أم سياسات اللجوء؟

كارين أوكا *

ملخص

من هو اللاجيء؟ كيف نميزه عن المهاجر أو طالب اللجوء؟ كيف تطورت هذه المفاهيم خلال القرن الماضي؟ تعود عالمة الاجتماع الفرنسية كارين أوكا إلى الأعمال المؤسسية المميزة بين اللاجيء الجيد واللاجيء السيئ، من أجل تسليط الضوء على "الأزمة" الحالية للمهاجرين في أوروبا.

الكلمات المفتاح: لاجئون، حق، أجنب، هجرة، أزمة، أوروبا

أضحينا في الآونة الأخيرة نجد حضوراً قوياً لعبارات من قبل "أزمة اللاجئين"، "أزمة المهاجرين" في وسائل الإعلام كما في الخطابات العامة التي تعلن عن ارتفاع عدد الأجنب الذين يصلون إلى أوروبا، وما قد يخلفه ذلك من خطر على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية. نجد أنه وفيما وراء كلمة "أزمة" الغامضة، تكمن رواية فرضت على نطاق واسع، على الرغم من حجم الإنتاجات العلمية، في جميع التخصصات، التي تظهر زيفها. يتم تجاهل الأعمال المنجزة حول "الحاجة الديموغرافية الملحة" للإتحاد الأوروبي، والتي تبين بأن العجز الديموغرافي لا يمكن تعويضه حتى بوصول مليون مهاجر سنوياً لمدة خمسين سنة، كما أن المليون مهاجر سري الواصلين إلى الإتحاد الأوروبي لا يمثلون سوى ٠,٢ ٪ من إجمالي سكان القارة، والأرقام المعبرة عن زيادة أعداد المهاجرين السريين المنتجة من قبل فرونتكس (Frontex)^(١) والتي تضاعفت ميزانيتها ثلاث مرات خلال السنوات الأخيرة) تعكس جزئياً زيادة في حجم أنشطتها. تجدر الإشارة إلى كون المهاجرين الوافدين وحدهم من يتم تسجيلهم، وليس المغادرين، علماً بأن نصف المهاجرين يتركون بلدهم المضيف بعد خمس سنوات من وصولهم. على الرغم من أنه لم تثبت هناك أي علاقة بين البطالة والهجرة، إلا أن هذه الأخيرة لها مساهمة اقتصادية مهمة^(٢)، فالعديد من الدول الأوروبية (تصدرهم فرنسا في مقام أول) قد كانت تاريخياً بلداناً مستقبلة

(* استاذة علم الاجتماع بجامعة باريس الغربية ومعهد علوم اجتماع السياسة - فرنسا.

(**) ترجمه محمد الأدريسي، باحث مغربي.

أصل النص في الفرنسية: Karen Akoka, "Crise des réfugiés, ou des politiques d'asile?", La Vie des idées, 31 mai 2016. ISSN : 2105-3030. URL : <http://www.laviedesidees.fr/Crise-des-refugies-ou-des-politiques-d-asile.html>

(١) فرونتكس (Frontex) "Fron" - "tex" تحويل إلى لفظ حدود (frontières) وخارجي extérieure هي الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. لتفاصيل أكثر أنظر: =

Julien Jeandesboz, " Contrôles aux frontières de l'Europe. Frontex et l'espace Schengen", La Vie des idées , 10 janvier 2012. ISSN : 2105-3030. URL : http://www.laviedesidees.fr/Controles-aux-frontieres-de-l-Europe.html

(٢) من بين العديد من الأعمال المهمة حول الموضوع، نجد عمل موهود الموهوب وعمل ليونيل راكوت وكزافييه شونيكى، فضلاً عن التقرير السنوي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي يشير إلى كون مساهمة المهاجرين (المساهمات الاجتماعية، والضريبة على القيمة المضافة، والوظائف الشاغرة، والاستهلاك) أعلى بكثير مما يحصلون عليه من الفوائد الاجتماعية أو الإنفاق العمومي وأنهم يشكلون على المدى الطويل للهجرة عامل ايجابي للنمو الاقتصادي. أنظر:

X. Chojnicki et L. Ragot, On entend dire que l'immigration coûte cher à la France - Qu'en pensent les économistes?, Les Échos Editions et Eyrolles, 2012.

Mouhoud El Mouhoub, " Quelles sont les conséquences de l'immigration dans les

للحركية الهجرية، وبنيت عبر مزيج من هؤلاء المهاجرين، وسمحت للمهاجرين من لبنان، وتركيا أو الأردن بتشكيل قنبلة موقوتة للصراعات المستقبلية والاختلالات الجيوسياسية الخطيرة...

مع ذلك، وبعيدا عن هذا التأطير الخاطئ ل"الامتلاء"، نجد أن الحكومات تبحث عن "حلول" تكون متنوعة في أشكالها التناظرية وأهدافها الكبرى: تخفيض أعداد المهاجرين. إذا كانت هذه الحلول "المسحية" تتعرض لانتقادات كبيرة هنا وهناك، سواء كان ذلك نتيجة افتقادها للواقعية (التركيز على مسببات الانطلاق نحو الهجرة) أو الكفاءة (تثبيط المهاجرين من القدوم) أو لأسباب إنسانية (ترحيل المهاجرين على نطاق موسع)، فإن واحداً منها يحظى بإجماع واسع النطاق، سواء بسبب قبوله الأخلاقي أو بسبب الجدوى من فرضه: ضرورة التمييز بين اللاجئين والمهاجرين.

باسم ضرورة التقليل من أعداد المهاجرين، يتم تمييز أولئك الفارين لأسباب سياسية والمهجرين في شخصهم (يجتمعون تحت مصطلح لاجئ ووجب على أوروبا استقبالهم) عن الذين غادروا بلدانهم لأسباب اقتصادية (يجتمعون تحت مصطلح مهاجر) ويمكن لأوروبا أن ترفضهم.

رغم كوننا نادراً ما نشكك في طبيعة هذا التمييز بين المهاجرين واللاجئين، إلا أنه يمكن أن يكون بعيداً عن الموضوع. على عكس ما هو سائد، لا يوجد هناك لاجئ في ذاته يمكن للمؤسسات المختصة أن تحدده، شريطة أن يكون مستقلاً ويمتلك الوسائل. لكن اللاجئين هم بالأحرى فئة متحولة باستمرار، مع مرور الوقت، وفقاً للأولويات السياسية وتغير علاقات القوى.

كي نفهم الكيفية التي بموجبها تبنى فئة اللاجئين من دون حقيقة موضوعية أو حيادية، وجب العودة إلى التاريخ وتعبئته. سنركز على تحولات تحديدات اللاجئين^(٣) أكثر من اختلاف التفسيرات التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تحديد واحد، وسنرى أنها مرتبطة بالمجتمعات التي لا تقوم بتطويرها وتنفيذها إلا على الأفراد المفترض تعيينهم.

من تباين التعريفات...

لم يظهر مصطلح "لاجئ" (réfugié) إلا مؤخراً في اللغة الفرنسية. أول نعت أطلق في الماضي (خلال القرن الخامس عشر) جاء في صيغة الجمع "لاجئين" (les réfugiés) خلال القرن الثامن عشر وظل معتمداً إلى حدود القرن التاسع عشر مع الهوغونوتيين البروتستانتين الفرنسيين الذين أُجبروا على الفرار بعد إلغاء مرسوم ناننت في سنة ١٦٨٥، كما حدث أيضاً مع العديد من أفراد الجماعات الأخرى، مثل اليهود ومغاربة اسبانيا السابقين (القرن العشرين)، الذين طردوا بسبب ديانتهم.

في وقت لاحق، وفي ظل ملكية تموز/يوليو، أصبح المصطلح يشير بشكل حصري إلى الأجانب الذين غادروا بلدانهم بعد الأحداث السياسية والذين حصلوا على إعانات من الدولة، ولكنها لم تكن كفيلة بصد احتياجاتهم الأساسية. ارتبط هذا التأطير لـ "مشكلة" اللاجئين من زاوية توزيع المال العام، كما يبين ذلك جيرارد نوريل Gérard Noiriel، بسياق الدولة الليبرالية التي جعلت من وظائف حفظ النظام والإحسان أداة مركزية لإدارة الطبقات العاملة التي نظر إليها بوصفها مصدر خطر^(٤).

بعد ذلك، وخلال عشرينيات القرن الماضي، دخل المصطلح إلى مجال القانون الدولي، وأصبح لا ينطبق سوى على مواطني بعض المجموعات الوطنية، وخاصة روسيا. مهما كانت الأسباب التي دفعتهم للمغادرة (فر غالبيتهم من المجاعة)، أصبح البلاشفة الذين غادروا روسيا ينظرون بشكل جمعي إلى أنفسهم كلاجئين: كان الرهان الأساسي لأوروبا الغربية هو احتواء الثورة الروسية. وعلى النقيض من ذلك، وفي الوقت نفسه، لم يشمل هذا الوضع الإسبان أو الإيطاليين الفارين من أنظمة بلدانهم الفاشية. بالنسبة للحالة الإيطالية، كما بين ذلك برونو جروبو (Bruno Groppo)، يرجع عدم تصنيفهم في وضع اللاجئين - في جزء منه - إلى تركيز عين موسوليني (Mussolini) على الهيئات الدولية، والسياقات في هذا الباب كثيرة: خلال عشرينيات القرن الماضي، لم تكن معادة الفاشية موضوع مهيكلي سياسياً. وحينما أضحت كذلك، وخلال ثلاثينيات القرن الماضي، بالكاد تم الاهتمام بإيطاليا مقابل فرنسا وألمانيا اللتين كانتا موضع اهتمام وتخوف^(٥).

عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح الرهان هو معادة النازية، وأضحت إجراءات اللجوء تعمل بمثابة مطهر ضد الأعداء والخونة السابقين: تم استبعاد اللاجئين المتعاونين سابقاً مع النظام النازي، و"الفوركسدوتش" (Volksdeutsche)، الألماني par le peuple الألمان من حيث العرق الذين طردوا من بلدان أوروبا الشرقية التي كانوا يعيشون فيها منذ أجيال.

مع بدايات الحرب الباردة وعودة الشيوعية باعتبارها قضية عامة، تم تبني موقف أكثر مرونة إزاء مناهضي الشيوعية، بما في ذلك الذين يشتبه في أنهم فروا لإغراءات اقتصادية أو كانوا متعاونين سابقاً مع النازية. يتعلق الأمر ببداية "حرب-تبريد" في ما يتعلق بتعريف اللاجئين^(٦).

بعد سنوات قليلة، وتحديداً في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٥١، قطع التعريف الذي قدمته اتفاقية جنيف (لا يزال ساري المفعول إلى حدود اليوم) مع المنطق الجمعي المحدد سابقاً ومع تعريف اللاجئين بكونهم مجموعات وطنية، وهو عكس ما حدث أثناء الحرب الباردة، حيث جعل الاضطهاد هو المعيار الوحيد لتعريف اللاجئين وتحديدهم. في الواقع، يبدو واضحاً أن معيار الاضطهاد بعيد كل البعد عن منطق الحياد. كما بينت "جاكلين بهابها"^(٧)

pays riches ? ", Regards croisés sur l'économie 2/2010 (n.8).

(٣) يتعلق الأمر بجزء من مراجعة غير شاملة.

Gérard Noiriel " (٤) Représentation nationale et catégories sociales. L'exemple des réfugiés politiques ", Genèses, vol. 26, 1997, p. 25-54. Sur les réfugiés au XIXe siècle voir également les travaux de Delphine Diaz et Sylvie April.

Bruno Groppo, (٥) "Entre immigration et exil : les réfugiés politiques italiens dans la France de l'entre-deux-guerres", Matériaux pour l'histoire de notre temps, n 44, 1996, p. 27-35.

(٦) على حد تعبير دانيال كوهن (Daniel Cohen) في:

n war's wake : Europe's displaced persons in the postwar order, New York, Oxford University Press, 2012, 237 p.

Jacqueline Bhabha (٧) ha, "Embodied rights: Gender Persecution, State Sovereignty, and Refugees", Public Culture, n 9 (1), 1996, p. 3-32.

(Jacqueline Bhabha)، فقد تمت معارضة تصورين أساسيين حول اللاجئين قبل اعتماد اتفاقية جنيف. الأول، من قبل الكتلة الغربية، والتي شجعت فكرة الاضطهاد كمعيار لتحديد اللاجئين، لكونها تسمح بالتنديد بالعنف السياسي الذي ترتكبه الحكومات الاستبدادية ضد مواطنيها، وأيضاً تحمي الحريات السياسية بما يتماشى مع التراث الإيديولوجي للأنوار الذي تحول إلى نظام ديموقراطي ليبرالي يدين الاستبداد، لكن يهمل اللامساواة والظلم السوسيو-اقتصادي. والتصور الثاني اقترن بالمعسكر الشرقي الذي جعل من اللامساواة السوسيو-اقتصادية كمشكلة ومعيار مركزي لتعريف اللاجئين. سيسمح هذا التصور بالدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، وبالتالي سيشرح العنف السوسيو-اقتصادي من تقليد التراث الأيديولوجي الشيوعي، وسيكون أكثر حساسية تجاه الحقوق الجماعية كما الحريات الفردية.

إن تعريف اللاجئين كمضطهدين مع اتفاقية جنيف، قد ضمن للمعارضين السوفيات الحصول على الحماية الدولية عن طريق رجوع المستبدين من العالم الغربي، وهو ما يؤكد تراتبية المعسكر الغربي الذي يضع الحقوق المدنية فوق الحقوق السوسيو-اقتصادية؛ الحقوق الفردية فوق الحقوق الجماعية، والعنف السياسي فوق العنف الاقتصادي. وهذا ما جعل لاجئي "الفقر" أو "المجاعات" يظلون "أسباباً وحالات معزولة"^(٨) يمكن أن نفترض كون تصور الدول الاشتراكية قد انتصر، فاللاجئ هو ذاك الشخص الذي يهرب من المشقة والفقر، في حين أن المنشق السياسي لا يجسد سوى شخصية مهاجر غير مرغوب فيه.

تدعو هذه القائمة غير الشاملة، لتقلبات وتحولات مفهوم اللاجئ، إلى التفكير في كون هذه الفئة هي نتيجة لترتيبات وعلاقات القوى التي تعرف تغييراً مستمراً. بالتوقف عند "مسار" هذه الفئة فإننا نفهم بشكل، بعيداً عن العفوية وعبر تشكيل استجابات محايدة، إلى أي مدى استطاعة التعريفات الناجحة واحدة تلو الأخرى في الارتباط بالدول السابقة الذكر، وبالمهام الرئيسية التي تم تعيينها، والمبادئ الإيديولوجية التي اعتمدت لتطبيع العلاقات الدبلوماسية مع دول الساكنة الأصلية التي حجزت أو رفضت تصنيفات اللاجئين.

... إلى تغير التفسيرات

لكن التحدي الكبير لا يكمن في التعريف فقط، بل أيضاً في تأويل النصوص وتطبيقها على الفئات. إن تفسير اتفاقية جنيف التي تسود في جميع الدول الغربية اليوم، يشترط وجود خوف من الاضطهاد الفردي. لا يرجع الأمر إلى كون هذا الشرط لم يظهر في نص اتفاقية جنيف، ولكنه كان سائداً إلى أبعد ما يكون حتى ثمانينيات القرن الماضي. ويكفي أنه في فرنسا، ما بين خمسينيات وسبعينيات القرن الماضي، لتكون روسيا، أو مجرياً، أو بولندياً،

(٨) على حد تعبير بيير لاسكوم (Pierre Lascoumes) وبياتريك لوغالي (Patrick Le Galès) في: Patrick Le Galès dans Sociologie de l'action publique, Paris, Armand Colin, 2006, 126 p.

أو أرمنياً أو تشيكوسلوفاكياً، ثم بعد ثمانينيات القرن الماضي، أن تكون كمبودياً، أو لاوسياً أو فيتنامياً، معناه أن تترك النظام الاشتراكي لكي تحصل على وضع لاجئ. لا حاجة لأن تكون من المنشقين، لاستحضار المخاطر الفردية للاضطهاد أو حتى إخفاء الدوافع الاقتصادية ليمثل ذلك دليلاً ملموساً على تفوق الليبرالية والرأسمالية الغربية على الإيديولوجية الشيوعية. تظهر السجلات الفردية المحتفظ بها في أرشيف المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية "l'Office français de protection des réfugiés et des apatrides" (Ofpra) أن وضع اللاجئين ينطبق حتى على أولئك الذين جاءوا إلى فرنسا من أجل العمل. تتخلل تقارير أنشطة المؤسسات دعوة صريحة إلى "التسامح"، و"اللطف"، و"التفسير الموسع"، و"التطبيق المرن للقوانين" حول ما يجب القيام به مع هؤلاء الساكنة^(٩).

تتعدد الأسباب المفسرة للاستقبال الواسع النطاق للاجئين. في سياق التنافس الإيديولوجي إبان فترة الحرب الباردة، فإن الأمر يتعلق قبل كل شيء بالرغبة في تشويه سمعة الشيوعية ونظمها المختلفة. في هذه المنصة المشتركة تتوحد الاعتبارات الخاصة بكل مجموعة وطنية في كل فترة على حدة. ففي سنة ١٩٥٦، أدى الاستقبال الحافل للهنغاريين إلى صرف الأنظار عن الفشل الفرنسي - البريطاني في قناة السويس. لكن، ومما لا شك فيه، أن استقبال "لاجئي القوارب" من الهند الصينية سابقاً، قد جعل منطق كل مجموعة في ذروته، فعلى الرغم من أعداد الوافدين غير المسبوقة (أكثر من ١٥٠ ألف بين سنوات ١٩٧٩ و ١٩٨٦، وهو رقم قياسي لم يسجل من قبل)، إلا أن وضع اللاجئين قد تغير بشكل تلقائي، حتى بالنسبة لأولئك الذين لم يقبلهم المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية. لقد كان معدل منح وضع "لاجئ" لمن أطلقت المؤسسة عليهم اسم "لاجئي الهند الصينية سابقاً" يتراوح بين ٩٧٪ و ٩٩٪ خلال الفترة المذكورة، بينما تم توفير امتيازات خاصة بالنسبة لهم (السكن، والأخصائيين الاجتماعيين، والمساعدات المالية وغيرها). غير أن وصولهم لم يسهم فقط في تشويه سمعة أنظمة شبه الجزيرة، بل تم قطع العلاقات الدبلوماسية، وذلك لكونهم شيوعيين ومنتصرين سابقاً في حرب إنهاء الاستعمار ضد فرنسا، وتم اعتبار الأمر فرصة اقتصادية سانحة، في الوقت التي تم فيه إيقاف حركة الهجرة العمالية حيث أن العديد من القطاعات الحيوية، بما في ذلك قطاع صناعة السيارات، لم تتأثر بالأزمة وكانت بحاجة ماسة إلى المزيد من اليد العاملة. وعلاوة على ذلك، وبسبب سمعة العاملين الطيعين وغير المنتمين نقابياً، نُظر إليهم بوصفهم عمال مثاليين ليحلوا محل عمال إفريقيا جنوب الصحراء بعامة، وشمال أفريقيا بخاصة، الذين اعتبروا مسيسين في سياق تضاعف حدة الإضرابات، بخاصة في قطاع السيارات. ختاماً، بحكم شبائيتهم، نُظر إلى هؤلاء اللاجئين كقناة جديدة عوضت على الأرجح

الشيخوخة المتنبأ بها للساكنة الفرنسية. وبعيداً عن البحث عن النموذج الصحيح/الخطأ وفئات اللاجئين والتمييز بين اللاجئين والمهاجرين الذي نعايشه اليوم، لم تتميز الفترة الممتدة بين ١٩٥٠ و ١٩٨٠ بالتأويلات المتعددة لاتفاقية جنيف فقط، ولكن بمسامية عالية بين فئات اللاجئين والمهاجرين، والتي حشدت بشكل متقلب وفقاً للمصالح والاحتياجات اللحظية. في فرنسا، هناك ثلاث حالات تمثل بشكل أكثر مزية هذه المسامية: حالة طالبى اللجوء اليوغوسلافيين خلال ستينيات القرن الماضي، وطالبي اللجوء الإسبان والبرتغاليين خلال خمسينيات القرن الماضي، و"لاجئي القوارب" خلال ثمانينيات القرن الماضي.

تظهر سجلات المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية أن ممثل وزارة الخارجية في مجلس إدارة المؤسسة قد دعا في مرات عدة، خلال ستينيات القرن الماضي، إلى التدقيق أكثر فيما يتعلق بطلبات اللاجئين اليوغوسلافيين. واعترف بكون العديد من اليوغوسلافيين المقبولين كلاجئين يعملون على تعميم العلاقة بين فرنسا و يوغوسلافيا تبتو. صحيح أن هذا البلد شيوعي، إلا أنه غير منضو تحت راية حلف وارسو، وجعل نفسه بمنأى عن الاتحاد السوفياتي. على الرغم من كون المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية قد كان أكثر تشددا تجاه اليوغوسلافيين وجردهم من العديد من الامتيازات، فقط عبر مجلس الإدارة سنة ١٩٦٤ عن الحاجة إلى تسهيل ولوجهم إلى سوق الشغل من أجل خفض أعداد طالبي اللجوء. وقد تم ذلك سنة ١٩٦٤. وقعت فرنسا ويوغوسلافيا اتفاقيات عمل وتحول العديد من اليوغوسلافيين نحو وضع المهاجرين، الأمر الذي أرضى بشكل كبير وزارة الخارجية.

ندرج مثال آخر، مرتبط بطالبي اللجوء الإسبان والبرتغاليين بين سنوات ١٩٥٠ و ١٩٨٠، والذين تمت معاملتهم بصرامة أكثر من الروس، والأرمن، والهنغارين أو البولنديين. لو يكونوا، كما تبين أعمال "الكسيس سبائر" (١٠) (Alexis Spire)، الجنسية المفضلة ضمن عملية التسوية باسم العمل خلال تلك الفترة. لم يرجع ذلك إلى محاولة منعهم من الاستقرار بفرنسا التي كانت أشد تحفظاً تجاههم، ولكن لكونهم مهاجرين وليسوا لاجئين وهذا ما هو مطلوب منهم، ولاسيما من أجل الحفاظ على علاقة جيدة بين فرنسا النظام الدكتاتوري لكل من فرانكو (Franco) وسالازار (١١) (Salazar).

تم تدبير طلبات "لاجئي القوارب" المنتمين إلى الهند الصينية خلال ثمانينيات القرن الماضي بنفس المنطق وليس عكسه. في الواقع، لقد توجه هؤلاء نحو فرنسا بعد أن أدرجوا ضمن وضع اللاجئين في تايلاند وفق معايير بعيدة كل العبد عن اتفاقية جنيف (الخدمات المقدمة لفرنسا، ووجود أسرة في البلد، والتمكن من اللغة الفرنسية.. الخ). إذا لم يكن ذلك مرتبطاً بإجراءات الهجرة، فإنه مرتبط بإجراءات اللجوء التي تقودها الحكومة الفرنسية، شريطة توفير حقوقهم للحصول على وضع اللاجئين، ومرتبطة هذه المرة بكون اللاجئين هم المطلوب

Alexis Spire, (١٠) Étrangers à la carte, Paris, Grasset, 2005.

(١١) لمزيد من التفاصيل حول العلاقات الدبلوماسية ومنح صفة اللاجئ، انظر الحالة الإسبانية، في:

Karen Akoka, L'administration de l'asile : la fabrique du réfugié par l'OFPPA (1952-1990), Thèse de sociologie, décembre 2012. Pour le cas portugais Victor Pereira, L'Ofpra et les réfugiés portugais, PUR (à paraître).

وجودهم وليس المهاجرين. بالإضافة إلى تشويه سمعة الأنظمة الشيوعية، مكن وضعهم كلاجئين من إعادة فتح النقاش سنة ١٩٧٣ بشأن إغلاق باب العمالة، واستقبالهم بمثابة مهاجرين يخاطرون بحياتهم.

في الوقت نفسه، وفي حالة غياب اختلافات واضحة بين اللاجئين والمهاجرين من حيث التوصيفات المؤسسية والحقوق^(١٢)، فإن الاختيار الذاتي هو الإجراء المتخذ لتحديد المنفيين (اللجوء أو الهجرة) المشاركين في التأهيل. نظر العديد ممن رفضوا التقدم للحصول على وضع لاجئ، إلى الأمر على أنه قطيعة رمزية مع بلدانهم الأصلية؛ أو لأنه يبدو وضعاً مقيّداً إلى حد بعيد (تحضر العودة لفترات قصيرة في حالة وجود وفاة أو زواج، على سبيل المثال)، فيما آخرون اختاروا أخذ صفة لاجئ كي يتسنى لهم مقاومة أنظمة بلدانهم، والعيش على أمل وحلم العودة.

حتى لو لم يكن هناك تعريف عالمي موحد، فإن التأهل لصفة "لاجئ" قد ظهر كنتيجة لمؤشر التقاطع بين الخيارات الذاتية، من جهة، وبين آليات العمل العامة والمشاركة في التوجيه الاستراتيجي للأجانب وفقاً لجماعات انتمائهم، والحاجات والمصالح التي فرضتها المرحلة. من جهة أخرى التشديد حول الفئات منذ ثمانينيات القرن العشرين إذا كانت الفترة الممتدة بين ١٩٥٠ و ١٩٨٠ قد شهدت تأويل مرناً لاتفاقية جنيف وللمسامية بين الفئات، فإن صورة اللاجئ التي ظلت مخزنة في الذاكرة الجمعية، خلال هذه الفترة، قد ارتبطت بالفرد المعارض، والمهدد والرافض للاتحاد السوفياتي. انطلاقاً من أنموذج "اللاجئ" المطروح، والبعيد كلياً عن الواقع اليومي لطالبي اللجوء خلال تلك الفترة، يتم الحكم على المتقدمين اليوم. وهكذا بنيت هذه الصورة الجوفاء لـ "الكذب": من لا يتعرض لاضطهاد الفردي لكنه يسعى للفرار من العنف الجمعي والبؤس الاقتصادي.

كان علينا الانتظار إلى حدود ثمانينيات القرن الماضي كي تعمم متطلبات التأهيل الفردي ودلائله، والتي ظلت مختلفة باختلاف الجنسيات إلى حدود نهاية العقد الماضي. هناك مجموعتان زينتا هذا "التدبير المتباين"^(١٣): مجموعة "الهند - الصينيين سابقاً" ومجموعة "الزائيريين". في حين أن المجموعة الأولى منحت تلقائياً وضع اللاجئين على أساس جنسيتهم، كان على أفراد المجموعة الثانية إثبات كونهم يتعرضون للاضطهاد الفردي. وبينما تم قمع المحتالين "من الهند - الصينيون"، تم تسجيل نظرائهم الزائيريين، وفي حين كان "الهند - الصينيون" مؤهلين ليكونوا لاجئين قبل حصولهم على وضعهم القانوني، كان الزائرون مؤهلين لوضع "طالب اللجوء"، وهو المصطلح الذي روج له عبر وسائل الإعلام للإحتيال عليهم، وأيضاً بينما كان مسؤولي التحقق من طلبات "الهند - الصينيين" من الكمبوديين، والفيتناميين واللوسيين، فإن معظم مسؤولي التحقق من طلبات الزائيريين كانوا فرنسيين.

(١٢) لم يتمتع اللاجئين بالحقوق الخاصة بالإقامة حتى ثمانينيات القرن الماضي.

(١٣) حول هذه النقطة، أنظر:

Nicolas Fischer et Alexis Spire, " L'État face aux illégalismes ", Politix, n°87, 2005, p. 7-20. Michel Foucault, Surveiller et punir : naissance de la prison, Paris, Gallimard, 1975.

مع نهاية الحرب الباردة، وفي أعقاب مأسسة الهجرة كمشكلة عامة في سياق الأزمة الاقتصادية وتزايد أعداد جنسيات طالبي اللجوء (تم الحفاظ ما أمكن على علاقات دبلوماسية جيدة مع الدول المستعمرة سابقاً)، أصبح وضع اللاجئين تدريجياً غير ذي فائدة تذكر أو كانت له أضرار وحساسيات دبلوماسية واقتصادية أكثر. ويتم بذلك إجبار المتقدمين على إثبات تعرضهم للاضطهاد، وبأنهم ناضلوا سلمياً من أجل الدفاع عن مجموعاتهم وأفكارهم. على سبيل المثال، يتم الاعتراف بالأكراد كلاجئين لمجرد انتمائهم الإثني، وذلك بإظهار أنهم مضطهدون ومهددون بشكل فردي وأنهم لم يشاركوا في الكفاح المسلح ضمن حزب العمال الكردستاني. إن هذا الإنذار المزدوج، والمتناقض في العديد من نواحيه، يضرب في جذور العلاقات بين تركيا وأوروبا المتأججة، فضلاً عن كون استخدام العنف يخفي دلائل الشرعية عن وضع اللاعنف^(١٤)، بشكل عام، فإن معدلات منح وضع اللجوء ومتطلبات منحه، تؤدي إلى تكاثر التحايل الذي يبرر بدوره حلقة جديدة من المطالب والضبط.

شكلت سنوات ١٩٨٠ و ١٩٩٠ مرحلة انتقال من تصور اللجوء المرتبط مسامياً مع فئة المهاجرين، نحو التشديد في تحديد فئة اللاجئين، وصولاً إلى وضع المزاوجة مع ظهور طالبي اللجوء. بعد نهاية الحرب الباردة، وعندما أصبحت هذه التحولات جزء من سياق واسع النطاق لأزمة دولة - الرفاه التي نظرت إلى ضرورة بيروقراطية الفقر القضائي، تميزت الفردنة بصرامة قضائية وإدارية أثرت على طالبي اللجوء كما باقي الفئات غير الآمنة. أسهم مرور اللاجئين نحو طالبي اللجوء في تحويل العاطلين عن العمل إلى باحثين عن عمل.

من الضروري الابتعاد عن الطرق التي تطرح بموجبها نقاشات اليوم، بما في ذلك توضيح الجدل حول ارتفاع نسب الرفض، والتي انتقلت من ٢٠٪ خلال بداية الثمانينيات إلى ٨٠٪ في نهاياتها. يمثل هذا التغيير الدراماتيكي، بالنسبة للبعض، علامة عن سوء استثمار إجراءات اللجوء من قبل المتقدمين بالطلبات، والذين كانوا في معظمهم "محتالين". بالنسبة للبعض الآخر، كان الأمر انعكاساً سلبياً لتقدم اتفاقية جنيف التي اعتمدت في بداية الخمسينيات، والتي لم تعد ملائمة لواقع الهجرة المعاصرة.

يظهر التحليل التاريخي بأنه ليس هناك وجود لـ "صادق" متنكر في زي "محتال"، ولا "محتال" متنكر في زي "صادق"، ولا لمؤسسات مستقلة باتت اليوم تحت السيطرة. لا يتعلق الأمر بنهاية الاستقلالية، ولكن بتغيير تبعية مؤسسات اللجوء الذي يدل على ارتفاع معدلات الرفض منذ ثمانينيات القرن الماضي: تم الانتقال من التبعية لسياسات الدبلوماسية وزيادة عدد الاتفاقيات في سياق الحرب الباردة، نحو التبعية لسياسات الهجرة، وارتفاع أعداد المرفوضين في سياق الأزمة الاقتصادية ومؤسسة الهجرة بوصفها مشكلة عامة.

(١٤) أنظر العدد المتميز
لمجلة "ثقافات ونزاعات":
la revue Cultures &
Conflicts, n 81-82,
printemps/été 2011:
"Le passage par la vi-
olence en politique".

من «المشكل» الشيوعي إلى «المشكل» الإسلامي: قطائع معاصرة

إن واحدة من الدروس المستفادة من التحليل التاريخي تكمن في أنه لا أهمية للأرقام إذا كانت هناك إرادة سياسية، كما يبين لنا مثال طالبي اللجوء "الهند الصينيين". لكن هذا التحليل التاريخي يدعونا أيضاً إلى طرح فرضية الانتقال من المشكل الشيوعي إلى المشكل الإسلامي بوصفه حجر أساس جديداً للإيديولوجيا الكامنة وراء تحديد وضع اللاجئين، وكثير من المؤشرات تشير إلى ذلك.

يشير المؤشر الأول إلى توسع قاعدة المستفيدين من وضع لاجئ نحو فئة جديدة من الأشخاص: يتعلق الأمر بضحايا العنف المرتبط بالنوع والميولات الجنسية. لكن هذا العنف، المرتبط بختان البنات، والزواج القسري واضطهاد المثليين جنسياً، يتم تحديده من خلال الممارسات المرتبطة بالإسلام الأصولي. لكن، ألا يعد فتح باب ولوج وضع لاجئ لهذه الفئة الجديدة من الضحايا، في فترة تمتاز بتزايد القيود أكثر من أي وقت مضى، إشارة إلى صورة الإسلامويين الذين يضطهدون أطفالهم، ويعاقبون المثليين جنسياً ويتزوجون عدة نساء دون إرادتهم، ما يعكس استبدال الشيوعية عموماً بـ"فزاغات أخلاقية" جديدة والمخاوف من أجل الديمقراطية والحرية^(١٥).

تبين أعمال جاكلين بهابها بأنه في ثمانينيات القرن الماضي كانت النساء اللواتي انحرفن عن القواعد الدينية في مجتمعهن قد منعن من حق اللجوء بحجة أنه لا ينبغي التدخل في عادات وتقاليد بلد آخر. يرتبط التغيير الأخير في الموقف تجاههن، إلى حد كبير، بامتداد أطروحات صدام الحضارات والتهديدات الإسلامية^(١٦).

في المقابل، تظهر جوديث بتلر (Judith Butler)، الفيلسوفة النسوية والمتخصصة في دراسات النوع الاجتماعي، التداخل بين السياسات الجنسية من جهة، وسياسات الهجرة والعلاقات الدولية من جهة أخرى. وتلفت الانتباه إلى كون المناضلين من أجل حقوق المرأة قد أصبحوا ضحايا العنف الدولية في إطار ما يسمى بـ"الحرب ضد الإسلام" الموجهة خارجياً وداخلياً: "تبرر المفارقات التاريخية (والتي عملت السياسات الجنسية على مجابقتها) نشر الحضارة الأميركية والعنف الذي يرافقها"^(١٧).

يرتبط المؤشر الثاني بهرمية الشرعية التي تضع السوريين فوق العراقيين، والأفغان، والسودانيين، والكونغوليين والإريتريين، الذين يضلون قبل كل شيء فارين من بطش الدكتاتوريات الدموية والصراعات عموماً، حيث تقدر أعداد النازحين بالملايين والقتلى والجرحى بمئات الآلاف. تفسر التشابهات السوسولوجية بين المهاجرين السوريين والطبقة الوسطى الأوروبية (مستوى التعليم، ونمط الحياة، والمظهر)، فضلاً عن وجود العديد من الأسر والأطفال الصغار، هذا الاختلاف في الشرعية. لكن إذا أخذنا بفكرة وجود لاجئين مدعومين باعتبارات جيوسياسية وأيديولوجية، فإن السوريين يفرون في الآن

(١٥) حول الكيفية التي أسهم بموجبها الخطاب حول الجنسية بأوروبا في تعزيز وإعادة بناء الحدود الفاصلة بين الـ"نحن" الوطنية الطامحة نحو التسامح والتقدم والـ"هم" الغيرية التي تخشى من المثليين، انظر الملف الذي ترأسه ألكسندر جونيت Alexandre Jau (nait) اميلي لو رينار (Amélie Le Renard) في: Alexandre Jaunait, Amélie Le Renard, et Elisabeth Marteu (dir.), "Nationalismes sexuels", Raisons politiques, n 49, 2013, 171 p. Jacqueline Bhabha, op. cit. Judith Butler, Ce (١٧) qui fait une vie. Essai sur la violence, la guerre et le deuil, Zones, coll. 2010.

نفسه من العدو النموذجي الجديد الديمقراطيات الغربية (تنظيم الدولة الإسلامية) ونظام (ما يرتبط ببشار الأسد) قطعت العلاقات الدبلوماسية معه. وعلى النقيض من ذلك، نجد أن الأفغان والإيرانيين وجزءاً كبيراً من العراقيين الفارين من الدكتاتوريات والصراعات الدموية ومن دول غير إسلامية (على الرغم من أنها مسلمة)، حلفاء للغرب مع ذلك، حيث أن الإيرانيين (والسودانيين) يفرون من الأنظمة التي لازال الاتحاد الأوروبي يدير مناقشات مكثفة معها لكي تمنح المواطنين - وكذلك المهاجرين الذين يعبرون أراضيها - من التوجه نحو أوروبا.

يمكن الاختلاف بين الفترة التي اعتبرت خلالها الشيوعية مشكلاً عاماً وبين الإسلاموية التي خلفتها، في كون الهجرة بدورها أضحت تتجه في نفس المنحى اليوم. تسهم هذه التغيرات في تعقيد مؤشرات الإدماج والإقصاء. في الوقت الذي يتم فيه استقبال ضحايا الإسلاموية، يتم تنشيط إجراءات أخرى لتفادي ارتفاع أعدادهم. يجب على الأفغان الفارين من طالبان أن يقدموا دليلاً عن كونهم مهجرين بشكل فردي كي يحصلوا على حق اللجوء. وبالمثل، يجب على السوريين، والذين يصعب نقلهم نحو أوروبا مثل الهند - الصينيين، التغلب على العديد من العقبات التي تحول دون دخولهم إلى القارة الأوروبية، على أمل أن تحتفظ بهم بعض الدول عبر إعفائهم من شرط الاضطهاد الفردي الذي تندرج ضمنه فئة "لاجئي الحروب" الذين هجروا جماعياً. تشير الإحصائيات إلى أن أعداد المرشحين قسراً والحاصلين على وضع لاجئ قليل جداً، كما تصرح بذلك جهة "الحماية الفرعية" (١٨)، التي عادة ما يسلمون لها (١٩).

تظل القطيعة الحاسمة، والتي يستمر كشفها حتى الآن، بعيدة عن تعقيد نظم الإدماج والإقصاء أو تحول الاعتبارات الإيديولوجية الكامنة وراء صورة اللاجئين غير الشرعيين. في الواقع، يمكن أن نعتبر أن هذه التحولات ستظل على رأس أهم التقلبات المستمرة على المدى الطويل.

إذا كانت هناك فوائد لهذه المبادئ والممارسات الجديدة التي حددها الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٦، فإنها تكمن في رسمها لقطيعة جذرية مع الاتفاقيات السابقة، حيث تنص على كون جميع المهاجرين، السوريين وطالبي اللجوء المدرجين، الذين وصلوا إلى اليونان قبل ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٦، يمكن ترحيلهم إلى تركيا، كحل متفق حوله. لا يتعلق الأمر هنا بالتفريق بين اللاجئين الجيدين، الذين يجب استقبالهم، واللاجئين السيئين، الذين يجب رفضهم، ولكن بترحيل طالبي اللجوء من هذا النوع، وبخاصة السوريين المدرجين (على الرغم من أن هذا لا يعني كونهم لاجئين محتملين)، وذلك راجع لكون السوريين، باعتبارهم الصورة المعاصرة للاجئين الشرعيين، يتمتعون بحماية قانونية في الدول الكبرى في الاتحاد الأوروبي، منذ الفترة التي تمكنوا

(١٨) تعد الحماية الفرعية أقل فعالية من الحماية التي يوفرها وضع لاجئ: لهم الحق في الإقامة لمدة سنة بفرنسا، قابلة للتجديد اعتماداً على الوضع في البلاد، دون أن تتجاوز عشر سنوات، من دون وجود أي إمكانية للم شمل الأسرة على عكس وضع اللاجئ الذي يوفر إقامة لمدة عشر سنوات والحق في لم شمل الأسرة.

(١٩) وفقاً للبيانات الصادرة عن المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية، من بين ٩٥٪ من طالبي اللجوء السوريين الذين حصلوا على الحماية في عام ٢٠١٥، حصل ثلثهم على الحماية الفرعية وليس وضع لاجئ.

فيها من ولوج أراضيها . أسهم اتفاق الاتحاد الأوروبي مع تركيا (والذي يمكن أن يلغى في الوقت القريب أو لا) في فتح خرق جديد: فكرة أن الأمر غير كافٍ، فلا يمكنهم انتظار أوروبا كي تمنحهم حق طلب اللجوء، ولا يعتبرون لاجئين كي يحصلوا على حق البقاء. إن القول بـ "أزمة اللاجئين"، في ظل غياب معطيات تثبت ذلك (كما رأينا)، يجعلنا نعتبر أن الأمر يتعلق في الحقيقة بـ "أزمة سياسات اللجوء" (une crise des politiques de l'asile)